شارون يقيل اثنين من وزرائه

الحكومة الاسرائيلية مهددة بالسقوط واحتمال اجراء انتخابات مبكرة

□ اقال رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون أمس اثنين من وزرائه المتشددين ليضمن الحصول على اغلبية بسيطة لدى اقتراع الحكومة الاسرائيلية غد الاحد على خطته للانسحاب من غزة.

وقرر شارون اقالة ممثلي حزب الاتحاد الوطني في حكومته وهو حليف من اقصى اليمين بعد ان فشل في التوصل الى حل وسط مع عدد من الوزراء المتمردين عليه من داخل حزب الليكود الذي يتزعمه في تطور جديد للأزمة السياسية التي تهدد بإسقاط حكومته وتزيد من احتمالات اجراء انتخابات مبكرة خلال اشهر. . وذكرت مصادر سياسية اسرائيلية لـ(رويترز): ان شارون استدعى الوزيرين الى مكتبه ليخطرهما بقرار الاقالة وحين لم يحضرا ارسل إليهما خطابات الاقالة.

ومن المفترض ان توفر هذه الخطوة لشارون فرصة لتمرير خطته "لفك الارتباط" عن الفلسطينيين التي تؤيدها الولايات المتحدة وبخلي بموجبها ٢١ مستوطنة في غزة واربع من جملة ١٢٠ م مستوطنة في الضفة الغربية بنهاية عام ٢٠٠٥ وذلك خلال الاقتراع الذي تجريه الحكومة الاسرائيلية على الخطة في اجتماعها الاسبوعي غد الاحد.

واتخذ شارون قرار الاقالة بعد فشل محادثات للتوصل الى حل وسط اريد به انقاذ ماء الوجه وموافقة مجلس الوزراء "من حيث المبدأ" على "فك الارتباط" مع الفلسطينيين. وكان الحل الوسط يقضي بإجراء تصويت جديد بعد أشهر من الآن قبل اخلاء أي مستوطنة يهودية بالفعل.

وخاض شارون مواجهة مع وزير المالية بنيامين نتنياهو ومتشددين آخرين من حزبه يعارضون انسحابا مقترحا يؤيده معظم الاسرائيليين ورفضه حزب الليكود في استفتاء أجري على خطة شارون في الثاني من مايو.

وأظهرت استطلاعات الرأي ان معظم الاسرائيليين يؤيدون الانسحاب من مستوطنات غزة التي يصعب الدفاع عنها ويعيش فيها ٧٥٠٠ يهودي وسط ١,٣ مليون فلسطيني.. وأشار مصدر قريب من شارون الجنرال السابق الملقب "بالبلدوزر" الميال الى دفع الامور الى حافة الهاوية إلا انها لا تزال هناك فرصة لحسم الخلافات في اللحظة الأخيرة قبل اقتراع الاحد. ولا يسري قرار الاقالة رسميا الا بعد مرور ٤٨ ساعة، لكن لم تظهر بوادر على مفاوضات جديدة.

وقال شارون لصحيفة هاارتس "لم أتجاهل محاولات التوصل الى حل وسط لكن هناك اشياء لا أستسلم لها ولا أنوي أن أفعل."

وأضاف: انه سيطرح خطته للتصويت بصرف النظر عما يحدث ويتوقع ان تجتاز التصويت.

وفيما يرحب الفلسطينيون بالانسحاب من أي جزء من الاراضي التي يريدون اقامة دولتهم عليها يشكون في أن خطة شارون هي مجرد خدعة لاحكام قبضة اسرائيل على اجزاء كبيرة من الضفة الغربية المقام عليها معظم المستوطنات اليهودية.

واتهم بيني ايلون وزير السياحة وهو معارض عنيف للخطة واحد الوزيرين اللذين أقيلا امس رئيس الوزراء الاسرائيلي بمحاولة "خلق غالبية مزورة." والوزير الثاني الذي اقيل هو وزير النقل افيجدور ليبرمان وقال راديو الجيش الاسرائيلي انه تسلم خطاب الاقالة اثناء وجوده في نادي صحي بالقدس.

ووصف مساعدوهما قرار الاقالة بانه "مناف للديمقراطية."

وقبل ان يقيل شارون الوزيرين كانت خطته التي تطبق على اربع مراحل تحظى بتأييد ١١ وزيرا ويعارضها ١٢ . واخراج اثنين من الاصوات المعارضة من الحكومة يضمن لشارون الآن تمرير الخطة بفارق صوت واحد في الاجتماع القادم للحكومة.. وبعد خروج حزب الاتحاد الوطني أصبح مصير حكومة شارون في يد حزب صغير آخر متشدد مؤيد للمستوطنين مشارك في الائتلاف هو الحزب القومي الديني الذي هدد بالخروج من الحكومة اذا مررت خطة غزة.

وفي حالة انسحاب الحزب القومي الديني من حكومة شارون ستفقد الحكومة اغلبيتها في البرلمان ويضطر رئيس الوزراء الى تعديل حكومته مما يفتح المجال امام تشكيل (حكومة وحدة وطنية) مع حزب العمل أو الدعوة لانتخابات مبكرة.. وقال مصدر مطلع قريب من شارون ان رئيس الوزراء الاسرائيلي يأمل في تفادي الدعوة لاجراء انتخابات جديدة. وأعرب مسؤول في الحزب القومي الديني عن غضبه من اقالة وزيري حزب الاتحاد الوطني لكنه لم يكشف عن نوايا حزبه واكتفى بالقول ان شارون يجري اتصالات لمنع الحزب من الانسحاب من الحكومة.

الأحداث بالكاريكاتير

وفق إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية:

الحكومة الجديدة مقيدة بصلاحيات محدودة جداً.. وعملية تشكيل المجلس الوطني معقدة للغاية

■ بغداد/ وكالات

يمنح ملحق لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية صلاحيات محدودة للحكومة الجديدة تأكيداً على طابعها المؤقت إذ تحظر هذه الوثيقة على الحكومة التي لن يطول عمرها أكثر من سبعة أشهر القيام بأي أعمال تؤثر على مصير العراق.

ويحدد ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وهو وثيقة مقتضبة من صفحتين حصلت فرانس برس على نصها صلاحيات الحكومة الجديدة التي أعلن عن تشكيلها الثلاثاء الماضي والتي من المفترض أن تحكم البلاد بعد انتقال السيادة إلى العراقيين في الثلاثين من يونيو.. إلا أن هذه الوثيقة وهي النص القانوني الوحيد الذي ينظم أعمال هذه الحكومة لا تحتوي على تفاصيل بل تكتفي بالصيغ العمومية معتبرة الهيئة المعنية آلية تحضيرية للحكومة المنتخبة التي من شأنها هي أن تمارس صلاحيات شاملة.

وتنص الوثيقة على أن تتولى الحكومة العراقية المؤقتة السلطة السيادية لحكم العراق في موعد اقصاه ٣٠ يونيو ٢٠٠٤م وتدير شؤون العراق وتعمل بشكل خاص على تحقيق رفاهية الشعب العراقي وأمنه وتشجيع إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية.

كما من المهام الرئيسية لهذه الحكومة الإعداد لإجراء انتخابات وطنية في موعد أقصاه ٣١ يناير ٢٠٠٤م إن أمكن وعلى أي حال في موعد لا يتعدى ٣١ يناير ٢٠٠٥م.

وتضع الوثيقة حدودا واضحة لمجال عمل هذه الحكومة إذ سيكون عليها أن تمتنع عن القيام بأي أعمال تؤثر على مصر العراق تتعدى الفترة المؤقتة المحددة وينبغي أن تقتصر مثل هذه الأعمال على الحكومات المستقبلية المنتخبة ديمقراطياً بواسطة الشعب العراقي.

يقول يونادم : كنا العضو في مجلس الحكم الانتقالي أن المجلس طلب أن تكون صلاحيات الحكومة المؤقتة الجديدة محدودة باعتبارها غير منتخبة وذات طابع انتقالي.

وبشرح : لا يجوز أن نكبل البلاد بالتزامات طويلة المدى في حين أن الحكومة غير منتخبة ، مضيفا : هممنا الأول فرض الأمن والاستقرار وسلطة القانون في المرحلة الراهنة.

ويضيف إنها حكومة تصريف أعمال.

ويمنح ملحق قانون إدارة الدولة مجلس الوزراء حق إصدار أوامر لها قوة القانون تبقى سارية المفعول حتى يتم إلغاؤها أو تعديلها بواسطة حكومات عراقية منتخبة.

ويحدد سلطات الحكومة بالمجالات التالية التعيينات واستخدام القوات المسلحة العراقية والتصديق على الاتفاقيات الدولية وتمثيل العراق في علاقاته الخارجية.

إلا أن الوثيقة ترى أن لا تتعدى مهام الحكومة في مجال عقد الاتفاقيات الدولية علاقات العراق الخارجية والقروض الدولية والمساعدات ودبون العراق السيادية وتعيين أعضاء المحكمة العليا.

ولا تشير الوثيقة في أي من فقراتها إلى قوات التحالف التي ستبقى في البلاد بعد انتقال السيادة في الثلاثين من الشهر الجاري.. وإلى جانب الحكومة المؤقتة سوف يتم تشكيل المجلس الوطني المؤقت الذي ستكون مهمته تشجيع الحوار البناء وتكوين إجماع وطني وتقديم المشورة للمجلس الرئاسي ومجلس الوزراء.

وتنص الوثيقة على أنه يتم تشكيل واختيار أعضاء المجلس الوطني المؤقت بواسطة مؤتمر وطني يعقد في بغداد خلال شهر يوليو ٢٠٠٤م على أن يضم هذا المجلس مائة عضو.. ويتولى تنظيم المؤتمر هيئة عليا تضم أعضاء مجلس الحكم من الذين لم يتولوا مناصب حكومية أخرى وممثلي الأقاليم والمحافظات والشخصيات العراقية المعروفة بنزاهتها وكفاءتها.. وتشير وثيقة خاصة بتشكيل هذا المجلس حصلت عليها فرانس برس إلى لجنة تحضيرية من خمسين عضوا في حين تحدث ممثل الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي وسلطات التحالف هذا الأسبوع عن لجنة من ستين عضوا.

وبحسب الوثيقة فإن دور المجلس الوطني مراقبة تنفيذ القوانين ومتابعة أعمال الهيئات التنفيذية وتعيين أعضاء المجلس الرئاسي بدلا من الأعضاء المستقيلين أو المتوفين منهم كما له حق استجواب رئيس وأعضاء مجلس الوزراء.

كما يتمتع هذا المجلس بحق نقض الأوامر التنفيذية بأغلبية ثلثي أصوات عدد أعضائه خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ تلك الأوامر التي تم التصديق عليها من قبل رئاسة الدولة.. ومن صلاحيات المجلس الوطني أيضا تصديق الميزانية الوطنية للعراق للعام ٢٠٠٥م والتي يتم اقتراحها من قبل مجلس الوزراء.. وتبدو عملية تشكيل المجلس العراقي معقدة إذ سيكون على اللجنة التحضيرية الدعوة إلى مؤتمر شعبي بعد انتقال السيادة يضم ألف شخصية تمثل كافة قطاعات الشعب العراقي من تيارات سياسية ونقابات ورجال دين وعشائر وشخصيات وطنية ومنظمات جماهيرية.

ويتولى هذا المؤتمر انتخاب عدد من الأعضاء يشكلون مع أعضاء مجلس الحكم الذين لم يتسلموا مسؤوليات في الحكومة المؤقتة المجلس الوطني العراقي المؤقت الذي يتكون من مائة عضو.

في إطار نص ملحق قانون إدارة الدولة العراقية

في ما يلي النص الحرفي لوثيقة ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية كما أوردتها وكالة الصحافة الفرنسية.

تنص المادة الثانية ب١ من قانون إدارة الدولة على إعداد هذا الملحق وجاء فيها أن هذه الحكومة المؤقتة ستمارس السلطة بموجب هذا القانون وبضمنها المبادئ والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا القانون وملحق يتفق عليه ويصدر قبل بداية المرحلة الانتقالية ويكون جزءا لا يتجزأ من هذا القانون.

القسم الأول: تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

ان الحكومة العراقية المؤقتة المشكلة وفق مشاورات موسعة مع جميع شرائح المجتمع العراقي والمكونة من مواطنين معروفين بكفاءاتهم ونزاهتهم تتولى السلطة السيادية لحكم العراق في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠٠٤م وتدير الحكومة المؤقتة شؤون العراق وتعمل بشكل خاص على تحقيق رفاهية الشعب العراقي وأمنه وتشجيع إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والإعداد لإجراء انتخابات وطنية في موعد اقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م إن أمكن وعلى أي حال في موعد لا يتعدى ٣١ يناير ٢٠٠٥م وتمتنع الحكومة بصفتها حكومة مؤقتة عن القيام بأي أعمال تؤثر على مصير العراق تتعدى الفترة المؤقتة المحددة وينبغي أن تقتصر مثل هذه الأعمال على الحكومات المستقبلية المنتخبة ديمقراطيا بواسطة الشعب العراقي ويؤدي أعضاء الحكومة المؤقتة اليمين القانونية أمام رئيس أعلى هيئة قضائية في العراق وتحل الحكومة المؤقتة عند تشكيل الحكومة الانتقالية بعد الانتخابات الوطنية.

القسم الثاني: مؤسسات الحكومة العراقية المؤقتة وصلاحياتها

تعمل الحكومة المؤقتة طبقا لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وتتكون هذه الحكومة من رئاسة الدولة التي تتكون من رئيس ونائبين ومجلس الوزراء بما في ذلك رئيس الوزراء والمجلس الوطني المؤقت والسلطة القضائية.

وباستثناء ما يتعلق بالباب التاسع من قانون إدارة الدولة العراقية وما هو منصوص عليه خلاف ذلك في هذا الملحق فإن ما ورد في قانون إدارة الدولة بشأن الحكومة العراقية الانتقالية ومؤسساتها ومسؤولياتها في هذا القانون تنطبق على الحكومة المؤقتة ومؤسساتها ومسؤولياتها وتحترم الحكومة المؤقتة ما هو منصوص عليه في ذلك القانون من الالتزامات المتصلة بالفترة الانتقالية والمبادئ الأساسية وحقوق الشعب العراقي.

وتعمل مؤسسات حكومة إقليم كردستان والمحافظات والبلديات وفقا لهذا القانون ولمجلس الوزراء وبموافقة رئاسة الدولة بالإجماع إصدار أوامر لها قوة القانون وتبقى سارية المفعول حتى يتم إلغاؤها او تعديلها بواسطة حكومات عراقية منتخبة.. وتكون لمجلس الوزراء السلطات الممنوحة للجمعية الوطنية في هذا القانون المتعلقة بالتعيينات واستخدام القوات المسلحة العراقية والتصديق على الاتفاقيات الدولية.

وتمثل الحكومة المؤقتة العراق في علاقاته الخارجية ولا تتعدى مهامها في مجال عقد الاتفاقيات الدولية علاقات العراق الخارجية والقروض الدولية والمساعدات ودبون العراق السيادية وتعيين أعضاء المحكمة العليا على أن يتم تصديق ذلك من قبل رئاسة الدولة في الحكومة الانتقالية المنتخبة خلال تسعين يوما من توليها السلطة وبالإجماع.

القسم الثالث: المجلس الوطني المؤقت

يتم تشكيل واختيار أعضاء المجلس الوطني المؤقت بواسطة مؤتمر وطني يعقد في بغداد خلال شهر يوليو ٢٠٠٤م ينظم المؤتمر الوطني بواسطة هيئة عليا تضم أعضاء مجلس الحكم من الذين لم يتولوا مناصب حكومية أخرى وممثلي الأقاليم والمحافظات والشخصيات العراقية المعروفة بنزاهتها وكفاءتها ويتكون المجلس الوطني المؤقت من مائة عضو ومن ضمنهم أعضاء مجلس الحكم المنوه عنهم سابقا.

وينعقد المجلس دوريا لتشجيع الحوار البناء وتكوين إجماع وطني وتقديم المشورة للمجلس الرئاسي ومجلس الوزراء وللمجلس الوطني المؤقت سلطة مراقبة تنفيذ القوانين ومتابعة أعمال الهيئات التنفيذية وتعيين أعضاء المجلس الرئاسي بدلا من الأعضاء المستقيلين أو المتوفين منهم كما له حق استجواب رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وللمجلس حق نقض الأوامر التنفيذية بأغلبية ثلثي أصوات عدد أعضائه خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ تلك الأوامرالتي تم التصديق عليها من قبل رئاسة الدولة كما أن للمجلس صلاحية تصديق الميزانية الوطنية للعراق للعام ٢٠٠٥م والتي يتم اقتراحها من قبل مجلس الوزراء وكذلك وضع نظامه الداخلي.

الأمم المتحدة تعين لجنة للتحضير للانتخابات العراقية

■ ،، بغداد/رويترز ..

تحرك العراق أمس خطوة أخرى نحو اجراء انتخابات ديمقراطية بتشكيل لجنة مستقلة لتنظيم عملية الاقتراع التي من المقرر ان تجري بحلول ٣١ يناير القادم إذا سمحت الظروف الامنية.

وشكلت كارينا بيريلي خبيرة الانتخابات في الأمم المتحدة التي أرسلت الى العراق للاشراف على العملية لجنة إنتخابية مستقلة تضم سبعة أعضاء وكبير مسؤولين عن الانتخابات سيتولى التحضير للاقتراع على مدى الاشهر السبعة القادمة.

ووصفت بيريلي اختيار اعضاء اللجنة الذي تم على أسس غير سياسية وبعد مشاورات ولقاءات أستمرت أسابيع بأنها "خطوة أخرى في الاتجاة الصحيح على الطريق نحو عراق ديمقراطي وذي سيادة وحر وسلمي".

وجرى تشكيل اللجنة بعد ثلاثة أيام من تعيين حكومة عراقية مؤقتة جرى تشكيلها بالتعاون مع الأمم المتحدة وواشنطن لتستعيد السيادة من السلطات التي تقودها الولايات المتحدة في ٣٠ يونيو الجاري.

وقالت بيريلي ان الوقت المتاح وان كان قصيرا الا انه يكفي لتنظيم الانتخابات وقالت ان الأمن والعمل على ضمان ان تكون الانتخابات شرعية في نظر العراقيين هما أكثر ما يشغل اللجنة.. وأضافت بيريلي مديرة قسم المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة والتي ساعدت في الاعداد للانتخابات في تيمور الشرقية "من وجهة نظر فنية فإن الوقت كاف لاجراء انتخابات تتمتع بمصداقية وحقيقية".

وخصصت السلطات الامريكية ٢٦٠ مليون دولار لتنظيم الانتخابات وهو مبلغ تأمل بيريلي ان يغطي التكاليف وان قالت ان دولا عديدة بعضها في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وبعضها غيرعضو أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم.

وطبقا لنموذج اوروبي شائع ستجرى الانتخابات العراقية على أساس التمثيل النسبي وهو طريقة تناسب الاحزاب الصغيرة وتجعل الاقتراع اكثر شمولا.. وستكون الاحزاب قادرة على التقدم بقائمة من المرشحين تضم ١٢ مرشحا على الاقل أو ما يصل الي ٢٧٥ مرشحا على الاكثر وهو العدد المساوي لعدد مقاعد الجمعية الوطنية التي ستشغل من خلال الانتخابات وسيتم توزيع المقاعد طبقا لعدد الاصوات التي تحصل عليها كل قائمة.. وسيسمح لجماعات المصالح الخاصة بأن تتقدم بقوائم الى جانب الاحزاب السياسية أو سيكون قي مقدور المرشحين ترشيح انفسهم على قوائم فردية ، وعلى المرشح ان يقدم للجنة الانتخابات طلبا يحمل توقيعات ٥٠٠ ناخب كي يخوض الانتخابات.

ويجب ان يكون ثالث اسم على كل قائمة حزبية امرأة لضمان تخصيص ٢٥٪ على الاقل من مقاعد الجمعية الوطنية للنساء وهو شرط في الدستور العراقي المؤقت الذي اقر في وقت سابق من هذا العام.

وقالت بيريلي أن الأمم المتحدة ستشجع لجنة الانتخابات على طلب مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات وان الامم المتحدة لن تشارك في مراقبة الانتخابات رغم انها ستساعد في تنظيمها.

النقص في عدد القوات الامريكية يدفع الى تمديد فترة عمل الجنود في العراق وافغانستان

■ ،، واشنطن/ا ف ب ..

فرض الجيش الامريكي على الجنود الذين كانوا يستعدون لمغادرة العراق وافغانستان قريبا تمديد عملهم حتى عودة وحداتهم كاملة في خطوة جديدة تعكس مدى النقص في عدد القوات الامريكية.

وعمليا . يمنع الجيش الجنود الذين كان يفترض ان يتقاعدوا او ينهوا قريبا عقودهم مع سلاح البر . من مغادرة وحداتهم ويجبرهم على البقاء في صفوفهم اشهرا اضافية.

وكان مساعد سكرتير الجيش لشؤون العاملين والاحتياطيين ريجينالد براون اصدر الثلاثاء هذا الامر الذي يوسع نطاق سياسة استخدمت تدريجيا منذ بدء الحرب في العراق. خصوصا للابقاء على جنود يتمتعون بمؤهلات محددة.

وقال خبراء في الدفاع ان هذا القرار يمكن ان يشمل عدة الاف وحتى عشرات الآلاف من العسكريين الامريكيين.

واوضح/ لورن تومسون من معهد /ليكسينغتون/ المركز الليبرالي للابحاث قرب واشنطن ان هذه الاوامر التي تعرف باسم الحد من الخسائر تمنع الجنود من مغادرة الجيش حتى بعد خدمتهم المدة التي التزموا بها مضيفا ان هذه الاوامر اجراءات استثنائية طارئة.

وتابع ان الخدمة العسكرية يجب ان تتم على اساس طوعي لكن ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش استخدمت هذه الاجراءات للمحافظة على حجم القوات المنتشرة في الخارج وتلاحمها.

ويرى خبراء الدفاع ان هذا الامر الجديد يعكس النقص المزمن في عديد القوات البرية التي تؤمن الجزء الاكبر من الجنود المنتشرين في العراق «١٣٨ الف عسكري» وافغانستان «١٣ الفا».

وقال الخبير في معهد العلاقات الخارجية بيل ناش الجنرال السابق في سلاح البر ان هذا ناجم بشكل واضح عن نقص العاملين على هاتين الجبهتين مضيفا ان امر الحد من الخسائر استخدم عدة مرات لكن اخرها يبدو اهم الاوامر التي صدرت منذ بدء الحرب على العراق.

وأكد ان هذا النوع من البرامج ينطوي على بعض الليونة . فاذا كان تمديد مهمة بعض العسكريين يضعهم في اوضاع صعبة . يمكن ان يوافق الجيش على استثناءات . لكن الجيش لا يستطيع ان يفعل الكثير ولا يفقد هذا الاجراء اهميته.

واوضح تومسون ان خطة رئيس اركان سلاح البر الجنرال بيتر شوماكر زيادة عدد القوات مؤقتا ثلاثين الف رجل ستستغرق وقتا لتنفيذها وبانتظار ذلك يتخذ الجيش كل الاجراءات الممكنة لاستخدام قدراته اي القوات المتوفرة. اى اقصى حد.

وكانت واشنطن اعلنت في منتصف مايو سحب ٣٦٠٠ جندي من كوريا الجنوبية لارسالهم الى العراق ، في تقرير قيل رسميا انه يندرج في اطار تبديل لكنه يثبت درجة الصعوبة التي يواجهها سلاح البر في مواجهة الاحتياجات.

وقال الخبراء ان الاجراءات التي تفرض تمديد المهام يمكن على المدى البعيد ان تكون لها اثار سيئة للغاية على عملية تجنيد العسكريين وابقائهم في الجيش.

الفلسطينيون في اسرائيل يعانون من التمييز وفقدان الهوية

□ حيفا/ رويترز/

عند منحدرات مدينة حيفا المطلة على البحر المتوسط تنبسط احياء قديمة متراصة تبدو فقيرة في قاع جبل الكرمل يقطنها اغلبية عربية فلسطينية تحمل الجنسية الاسرائيلية.

يسكن في حيفا ٣٥ ألفا من الفلسطينيين الذين استطاعوا البقاء ابان حرب عام ١٩٤٨م عندما هجرت منظمات يهودية متطرفة السكان من اراضيهم لاقامة دولة اسرائيل. بينما يبلغ عدد سكان حيفا ٧٥٠ ألف فلسطيني ويهودي.

لكن العرب في اسرائيل اليوم يقولون انهم يشعرون انهم مواطنون بلا مواطنة بسبب التمييز والتفرقة بين المواطن اليهودي والعربي رغم تساويهم بالجنسية.

وفي أحدث استطلاع للرأي نشره مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية والاجتماعية في حيفا تبين ان ٦٣ بالمئة من العرب في اسرائيل يتوقعون ازدياد مظاهر العنصرية وازدياد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين العرب واليهود.

وقال وليد خميس العضو العربي في بلدية حيفا التي يترأسها اسرائيلي أن الفرص في اسرائيل بالطبع هي غير متكافئة وهناك سقف معين فقط يسمح للعرب الوصول إليه.

وقال وليد: انه يعتز بفلسطينيته ويعتبر وضعه في اسرائيل ومشاركته في البلدية هو حل وسط وليس ما يرنو اليه.

وتابع: ان من موقعه في البلدية استطاع ان يرصد التفرقة في دولة اسرائيل والتي تحمل الطابع اليهودي ولا تعامل كل المواطنين بالتساوي.

ومضى يقول: هناك معلومات نطلبها من البلدية ولا نحصل عليها وهم بالفعل يحجبون عنا المعلومات التي تتعلق بالخرائط ووضع الاحياء العربية بالمدينة وانشاء مدارس عربية ولعل هاجس الخطر الديموغرافي هو ما يسيطر عليهم.

ويقول أكاديميون عرب في حيفا: ان استطلاعات الرأي بينت ان الفرص والميزانيات غير متساوية ومجحفة بالنسبة للاقلية العربية في مجال التربية والتعليم وفي فرص العمل في المؤسسات الحكومية وفرص العمل في القطاع الخاص وفي التمثيل بالمناصب العليا وفي معاملة القانون وفي حرية التعبير.

كذلك يعتقدون بانتقاص حقوقهم في معاملة مكاتب الحكومة وفي قدرة التأثير على اتخاذ القرارات في الدولة وفي التمثيل السياسي وفي المواطنة اي العلاقة مع الدولة وفي توزيع الموارد وفي معاملة الدولة للدين وللمؤسسات المقدسة التي تخص الأقلية العربية وفي الحقوق السياسية.

وتقول الاغلبية انهم يشعرون بمساواة شبه كاملة في مجالي خدمات الصحة والمعاملة في المستشفيات فقط.

ويسكن معظم العرب في حيفا في احياء قديمة مصدعة تحتاج الى الترميم واغلبيتها في قاع جبل الكرمل.

ويسكن اليهود في احياء حديثة أو أخرى قديمة قامت البلدية بترميمها على سفح جبل الكرمل او عند منحدرات خضراء جميلة تطل على البحر.

كما غيرت اسرائيل معظم اسماء شوارع حيفا العربية القديمة الى اسماء لمؤسسي دولة اسرائيل وشخصيات يهودية أخرى.

وقالت همت زعبي من مركز الدراسات التطبيقية والاجتماعية في حيفا ان نتائج استطلاعات الرأي تشير بشكل واضح الى تشاؤم العرب في اسرائيل فيما يخص معظم مناحي الحياة والعلاقة مع دولة اسرائيل.

وتبين النتائج ان حوالي ثلثي المشاركين في الاستطلاع اي ٦٣ بالمئة يعتبرون مكانة العرب في اسرائيل اليوم اسوأ مما كانت عليه قبل عشر سنوات بينما يرى ٦٧ بالمئة منهم ان مكانة العرب ستغدو بعد عشر سنوات اسوأ مما هي عليه اليوم.

لكن العرب الذين يعيشون واقع هوية وطنية فلسطينية وجنسية اسرائيلية لا يسمح لهم بممارسة طقوسهم الفلسطينية. واصدرت اسرائيل خلال الاشهر الماضية قرارا يمنع رفع العلم الفلسطيني في اسرائيل ويمنع تدريس التاريخ من وجهة نظر فلسطينية ويمنع الاقرار حق العودة للاجئين.

ويطالب العرب في اسرائيل بان تكون الدولة لكل المواطنين وعدم تفضيل اليهود عليهم وكانت هذه المطالبة من اهم اسباب دخول اعضاء عرب في البرلمان الاسرائيلي (الكنيست).

وكتب أكاديميون عرب عن انتقاص حقوق الاقلية العربية في اسرائيل حتى في القوانين التي يشرعها الكنيست.

وقال المحامي نمر سلطاني في كتابه (مواطنون بلا مواطنة) الذي صدر حديثا في حيفا ان بعض القوانين التي سنها الكنيست خلال العامين المنصرمين "تنتقص من حقوق الفلسطينيين في اسرائيل وتكرس مكانتهم المتدنية وغير المتساوية."

ولا يحتفل العرب في اسرائيل مع اليهود بعيد استقلال اسرائيل ولا يرددون النشيد الوطني (هاتكفا) لكنهم ينظمون مسيرات ومظاهرات مناهضة لسياسة الحكومة الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية ويطالبون بوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين التي يصفوها "بالوحشية والاجرام."

وتقول جورجينا وهي طالبة عربية في جامعة حيفا الاسرائيلية "جنسيتي اسرائيلية لكن قلبي وعقلي فلسطينيان وافضل رواية الى قلبي هي (عائد الى حيفا) وهي رواية عن اللاجئين الفلسطينيين للكاتب الفلسطيني الراحل غسان كنفاني الذي أغتيل في بيروت عام ١٩٧٢م.

ADV